# الاوراق النقدية ظهورها وتطورها
# واستخدامها في العراق حتى نهاية العهد الملكي

د.صلاح عريبي عباس
كلية التربية / جامعة كركوك

**الملخص**

تعتبر مكانة الدول الحديثة اقتصاديا من مكانة نقودها وخاصة الورقية فهي تمثل الوجه الحضاري والتراث الثقافي لهذا البلد او ذاك ، وقد اتجه الفكر الاقتصادي نحو الاوراق النقدية بسبب عدم قدرة النقود المعدنية على على مسايرة التطور الاقتصادي بسبب الصعوبة النسبية في حملها ونقلها خصوصا في الصفقات التجارية الكبيرة والتي تكون بمبالغ ضخمة ، فضلا عن امكانية سرقتها لكونها بارزة للعيان .

مر تاريخ النقد الورقي باربعة مراحل بدات المرحلة الاولى عندما بداء التجار وخوفا من السرقة يحملون في إسفارهم سندات تدل على ملكيتهم لثروات معينة ، حتى اذا سرقت هذه السندات لم تتأثر ثروة التاجر ، اما المرحلة الثانية فتمثلت بقبول الأوراق في المعاملات التي يمكن من خلالها الوفاء بالالتزامات ، في حين كانت رغبة أصحاب البنوك بإصدار اوراق نقدية تتجاوز قيمة العملة المعدنية تمثل المرحلة الثالثة ، ونتيجة لتزايد كمية النقود الورقية الصادرة وتردد الافراد في قبولها خوفا من عدم مقدرة البنك على تحويلها بدات المرحلة الرابعة بتدخل الدولة التي سارعت الى فرض سعر قانوني والزمت الناس على التعامل بالاوراق النقدية.

بدأ استخدام الاوراق النقدية بشكلها المعروف في الصين التي سبقت غيرها من الدول في هذا المجال ، ففي عهد الملك سن تونغ في اوائل القرن التاسع الميلادي صدر اول ورق نقدي ، وبمرور الزمن انتشر الورق النقدي في الكثير من البلدان وخصوصا الاوربية منها ، وقد كان العراق من بين الدول التي عرفت الورق النقدي منذ وقت مبكر ، وهنا يمكن ان نقول ان الورق النقدي في العراق مر بثلاث مراحل رئيسية اولها مرحلة العهد العثماني فبحكم سيطرة الدولة العثمانية على العراق فقد فرض عليه استخدام اوراقها النقدية ومسكوكاتها المعدنية ، وقد كان اول دخول للاوراق النقدية الى العراق في عام ١٩١٣ في عهد الوالي حسين جلال (١٩١٣-١٩١٤) ، اما المرحلة الثانية فهي مرحلة الاحتلال البريطاني وتتمثل هذه المرحلة ببيان الحاكم العسكري البريطاني المعروف باسم ( بيان الاوراق النقدية العثمانية لسنة ١٩٢٠) والذي الغي بموجبة بيانا سابق منع بموجبة التعامل بالاوراق النقدية العثمانية ، واجاز هذا البيان دفع الديون بالاوراق النقدية العثمانية اذا كانت هذه الديون مشترط بها ان تدفع بالاوراق النقدية . اما المرحلة الثالثة فهي مرحلة اصدار العملة الوطنية والتي توجت بصدور قانون العملة في نيسان ١٩٣١ ، واصدار اول مجموعة من الاوراق النقدية في الاول من اذار ١٩٣٢ وهي تحمل اسم الحكومة العراقية.

لان مكانة الدول الحديثة اقتصاديا من مكانة نقودها وخاصة الورقية منها والتي تمثل وجهها الحضاري وتراثها الثقافي ، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الجذور التاريخية لنشاة النقود الورقية ومراحل تطورها ، ومن ثم استخدامها في العراق والمراحل التي مرت بها حتى نهاية العهد الملكي.

**الجذور التاريخية لنشأة الاوراق النقدية**

يرى ابن خلدون ان الانسان مدني بطبعه ، فهو دائما بحاجة الى الاخرين من اجل اقتناء ضرورياته على الاقل ، فاذا كان فلاحا فهو بحاجة الى النجار والحداد وغيرهما ، وهكذا فرضت الحاجة على كل فرد ان يقايض الفائض مما يملك بسلعة اخرى هو بحاجة اليها فكان البيع والشراء ، ولم يتوقف امر تبادل السلع على تلبية الحاجة بل ان العملية أصبحت حرفة يمتهنها البعض بقصد الحصول على الربح[١] .

ونتيجة للصعوبات التي واجهها الناس في التعامل بأسلوب المقايضة والمتمثلة بصعوبة التوافق المزدوج بين المتبادلين ، وصعوبة توازن قيم السلع وحفظ نسب التبادل بينها ، وكذلك صعوبة احتفاظ السلع بقيمتها لتكون مستودعا للثروة وقوة الثراء وغيرها من الصعوبات الاخرى نشاء مبداء الاخذ بوسيط في التبادل وكان للبيئة دورها في تحديد نوعية الوسيط ، فالبلاد الساحلية كانت تختار الاصداف نقدا ، والبلاد الباردة وجدت في الفراء ندرة تؤهلها لتكون وسيطا ، في حين اتخذ سكان المناطق المعتدلة والحارة من الخرز والرياش وانياب الفيلة والحيتان وسيطا ، ويذكر ان اليابان كانت تستعمل الارز وسيطا للتبادل ، في حين كان سكان اواسط اسيا يستخدمون الشاي كوسيط ، اما سكان افريقيا الوسطى فكان وسيطهم الملح في حين كان الفرو هو الوسيط في معاملات سكان اروبا[٢].

ولكن مع تطور الحياة البشرية بمختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ظهر عجز السلع كوسائط للتبادل وذلك لكون قيمها تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض تبعا لمستلزمات العرض والطلب ، فضلا عن فهي تتميز بالتلف وصعوبة النقل وهناك اخطار كبيرة ترافق عملية نقلها من مكان لاخر لذلك اتجه الفكر الاقتصادي للبحث عن وسيلة للتبادل تكون مميزاتها افضل من سابقاتها فكانت المعادن النفيسة من ذهب وفضة ونحاس هي الوسيط الجديد الذي وقع عليه الاختيار لان معيارها ثابت ولا يتعرض للضياع كراس مال ، ولا تحتاج الى مصارف لحفظها ، كما انها تمتاز بسهولة الحمل والنقل وقابليتها للتجزئة توافق مختلف الاغراض والاحتياجات . وهكذا اتجه الناس الى اعداد المعادن باوزان معلومة مقدرة تحت مسؤولية اصحابها الذين نقشوا عليها أسمائهم او ميزوها بعلامات خاصة ، وتولت الدول الاشراف على هذه العملات وكانت تختم كل قطعة بختم الدولة كي تصبح قانونية ليأمن الناس الغش والتزييف في نقود الذهب والفضة ، وبذلك بدات الخطوة الاولى في طريق اختراع النقود وسكها[٣] .

على الرغم من ان النقود المعدنية كانت لها القدرة على ادارة التعامل بين الناس بمختلف الاشكال ، وكانت تبعث على الثقة والاطمئنان الا انها لم تكن قادرة قدرة تامة على مسايرة التطور الاقتصادي وذلك بسبب الصعوبة النسبية في حملها ونقلها خصوصا في الصفقات التجارية الكبيرة والتي تكون بمبالغ ضخمة ،كما يترتب على ذلك امكانية سرقتها لكونها بارزة للعيان لذلك اتجه الفكر الاقتصادي مرة اخرى للبحث عن وسيلة جديدة فكانت الاوراق النقدية هي الوسيلة وهي كغيرها مرت بعدة مراحل حتى وصلت الى مرحلة النضوج والانتشار الواسع[٤].

من خلال ما تقدم يمكن ان نقول ان حياة الورق النقدي مرت باربع مراحل يمكن ان نلخصها بما ياتي :

المرحلة الاولى : تبدءا هذه المرحلة عندما بداء التجار وخوفا من السرقة يحملون في اسفارهم سندات تدل على ملكيتهم لثروات معينة ، حتى اذا سرقت هذه السندات لم تتأثر ثروة التاجر ، وكان السند منها عبارة عن شهادة صادرة من شخص معروف بان التاجر قد اودع المبلغ المعين عنده وتتضمن وعدا بدفع هذا المبلغ بعينه لصاحبه في تاريخ معين . وبالتالي فان هذا السند او الورقة كانت بمثابة البديل عن النقود المعدنية أي انها كانت شهادة ايداع.

المرحلة الثانية : في هذه المرحلة استقر العمل على ان تقبل تلك الاوراق في المعاملات وان تقدم وفاء بالالتزامات ، فأصبح الايصال بالايداع قابلا للتداول بعد تظهيره ، أي بعد ان يتنازل عنه صاحبه ويسجل هذا التنازل على ظهره ، ومع التطور اصبح من الممكن ان يقبل السند ذاته في التعامل بغير تظهير وبذلك دخل في التداول وصار نقدا بعد ان كان مجرد سند على وجود النقود المعدنية ولم يعد يذكر اسم صاحب النقود على السند وانما اصبح يكتب لحامله.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة لاحظ اصحاب البنوك ان النقود الورقية التي اصدروها كبديل عن المعادن لم تكن ترجع اليهم ليصرفوا قيمتها معادن ، وان حملة هذه الاوراق ليسوا كلهم هم الذين يتقدمون اليها طالبين تحويلها الى نقود معدنية ، كما تبين ان ان مجموع ما يطلب تحويلة صغيرا جدا مقارنتا بما اصدر ، وهنا تبين ان ما اصدر من ورق نقدي اخذ يتعامل به كالنقود المعدنية ، لذلك قام اصحاب البنوك وبدافع الرغبة في الربح وتلبية لحاجة التجار المتزايدة الى النقود وقلة المعادن الموجود بإصدار اوراق نقدية تتجاوز قيمة العملة المعدنية التي يحتفظ بها كغطاء وضمان لطلبات التحويل .فكان يكفي ان يتقدم شخص ومعه ورقة تجارية يريد خصمها حتى يصدر البنك نقودا ورقية تتدفق في التداول جنبا الى جنب مع النقود الورقية التي سبق اصدارها بغطاء ، ومن هنا ظهرت النقود الورقية الائتمانية.

المرحلة الرابعة : نتيجة لتزايد كمية النقود الورقية الصادرة وتردد الافراد في قبولها خوفا من عدم مقدرة البنك على تحويلها بدات المرحلة الرابعة بتدخل الدولة التي سارعت الى فرض سعر قانوني والزمت الناس على التعامل بالاوراق النقدية ، كما أعفت الدولة بنك الاصدار من تحويل النقود الورقية الورقية على اختلاف انواعها الى نقود معدنية بان فرضت السعر الالزامي[٥].

اما فيما يتعلق بأقدم الدول التي استخدمت الاوراق النقدية فتشير المصادر التاريخية الى ان استعمال الصكوك كان موجودا الى جانب العملة النقدية في التعامل منذ صدر الاسلام فقد كثرة الاشارات الى ذلك في العصر الاموي والعصر العباسي حيث كانت الصكوك تستعمل كوسيلة لدفع المال وتعدى استعمالها مؤسسات الدولة حيث اخذ الناس يتعاملون بها ايضا ، وكان الصك يحرر بدقة ويدرج فيه اسم صاحبه ومقدار المبلغ الواجب الدفع (رقما وكتابة) وموعد الاستيفاء وقد يؤرخ ويختم بختم خاص ويصدق عليه ، وهذه الصكوك كانت تصرف اما عند الصيارفة او في بيت المال ، وقد شاع استخدام الصكوك في مختلف ارجاء الدولة الاسلامية فقد ذكر ابن حوقل انه شاهد في مدينة اوغست المغربية صك ائتمان حرر بمبلغ اثنين واربعين الف دينار بين تاجر عراقي واخر مغربي[٦].

ونظرا لما تقوم به الصكوك من تسهيل عملية البيع والشراء في الوقت الذي لا تتوفر فيه الاموال نقدا من جهة ، ولكونها وثيقة ائتمان مضمون لتقرير اليون واستيفائها من جهة اخرى فقد تطور استعمالها بعد القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي بشكل مثير للانتباه وحل محل التعامل النقدي في كثير من الاحيان[٧] .

اما فيما يتعلق باستخدام الاوراق النقدية بشكلها المعروف فان الصين قد سبقت غيرها من الدول في هذا المجال ، ففي عهد الملك سن تونغ في اوائل القرن التاسع الميلادي صدر اول ورق نقدي في الصين ، واخذ الصينيون يتعاملون به بدلا من الدراهم النحاسية التي كانوا يسلمونها الى الخزينة العمومية ، غير ان استخدامها لم يدم طويلا فبعد ثلاث

سنوات من الاستخدام تم الغاء التعامل بها ، ولم يعاود الصينيون التعامل بها الا في عام ٩٦ م حيث اصدرت الخزينة العامة نقودا ورقية وكانت تعطيها بدلا من المعادن الكريمة والبضائع[٨].

وفي عام ١٠٢١ اصدرت البنوك الصينية ورقة نقدية تقدر قيمتها بـ (١٠٠٠) اشتون أي تايل من الفضة ، وبلغت قيمة الاوراق التي اصدرتها تلك البنوك لغاية عام ١٠٣٢ م مليون وربع تايل ، ولكنها تعرضت الى هبوط في قيمتها بسبب عزوف البنوك الاهلية عن دفع قيمتها. وبمرور الزمن وفي القرن الثاني عشر تحديدا قررت الحكومة الصينية انذاك حصر حق اصدار الأوراق النقدية لنفسها ولم تعطي للبنوك هذا الحق ، وفي عام ١١٦٧ بلغت قيمة الاوراق النقدية التي أصدرتها الحكومة ما يقارب الثلاثة والاربعين مليون تايل . غير ان هذه الاوراق النقدية ابطل التعامل بها من قبل السلالة المغولية التي تسلمت السلطة وقامت بإصدار اوراق نقدية جديدة وبكميات كبيرة الامر الذي انعكس على الوضع الاقتصادي بشكل سلبي فكانت النتيجة قيام ثورات في مختلف ارجاء الصين ادت الى سقوط السلالة المغولية ، واقامت بدلا منها سلالة منغ ، لكن هذه السلالة سارت على نفس نهج السلالة المغولية في إصدار الاوراق النقدية بكميات كبيرة ونتيجة لذلك هبطت قيمة هذه الاوراق الى ادنى مستوياتها واصبح الالف تايل من نقود الورق يعادل ثلاثة تايلات من المسكوكات . وفي عام ١٤٥٥ عادة الحكومة لتكلف البنوك باصدار الاوراق النقدية ولكن شريطة ان تدفع قيمتها عند الطلب بخمسة عشر او عشرة ايام ، واقتصر التعامل بها في نطاق المدن الصادرة فيها فقط[٩].

وقد اشار بعض الرحالة الى استخدام الورق النقدي في الصين ، وكان في مقدمتهم الرحالة غليوم ذي روبرك Rubrouck (١٢٢٥-١٢٩٤) وذلك في عام ١٢٥٢ [١٠] ، وكذلك الرحالة الايطالي الشهير ماركوبولو Marko polo الذي سافر الى الصين ابان القرن الثالث عشر ودهش لرؤيته الصينيين يستعملون عمله ورقية بدلا من العملات المعدنية ، وفي كتابه عن الرحلات قال :" ان كل رعايا الامبراطور الصينيين يقبلون العملة الورقية بدون تردد مهما كان موقع اعمالهم ويستطيعون استعمالها في شراء السلع التي يحتاجونها"[١١] ، وقد اخذ معه الى بلاده نماذج من الورق النقدي الصيني ، اما الرحالة جون مانديفيل Goen mandefel والذي زار الصين في عام ١٣٢٧ فقد قال: " ويتعامل الصينيون بنقود الورق في كل الولايات والمدن ولا يعرفون سكة غيرها" [١٢] ، ولكن الرحالة العربي ابن بطوطة كان من اكثر الرحالة دقة في تفصيل هذا الموضوع فقد اشار خلال القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي الى استخدام الصينين للاوراق النقدية في معاملاتهم التجارية وذكر ان هذه الاوراق مختومة بختم الامبراطور ويستبدل التالف والرث منها باوراق جديدة وقد قال في ذلك :"واهل الصين لايبايعون بدينار ولادرهم جميع ما يتحصل ببلادهم من ذلك يسبكونه قطعا كما ذكرناه وانما بيعهم وسراؤهم بقطع من كاغد (ورق) كل قطعة منها بقدر الكف مطبوعة بطابع السلطان وتسمى الخمس وعشرون قطعة منها بالشت بباء موحدة والف ولام مكسورة وشين معجم مسكن وتاء معلوة وهو بمعنى الدينار عندنا واذا تمزقت تلك الكواغد في يد انسان حملها الى دار كدار السكة عندنا فاخذ عوضها جددا ودفع تلك ولا يعطى على ذلك أجرة ولاسواها لان الذين يتولون عملها لهم الارزاق الجارية من قبل السلطان وقد وكل بتلك الدار امير من كبار الامراء واذا مضى الانسان الى السوق بدرهم فضة او دينار يريد شراء شيء لم يؤخذ منه ولا يلتفت اليه حتى يصرفه بالبالشت وشتري بها ما اراداه"[١٣].

اقتفت اليابان اثر الصين في التعامل بالنقود الورقية فقد أشير الى ان اليابانيين اخذوا بالتعامل بها منذ القرن الثاني عشر واستمرت متداولة لغاية القرن الرابع عشر حيث توقف التعامل بها ولم تعود للتعامل الا في القرن التاسع عشر

.كما اقتفت بلاد فارس (ايران) الاثار نفسها واصدرت اوراقها النقدية في القرن الثالث عشر فبعد ان استنزف الملك كايختو المغولي ثروة الدولة ببذخه واسرافه بعد ان كانت غنية في عهد سلفه الملك ارغون اضطر الى اصدار الاوراق النقدية الامر الذى ادى الى نقمة الشعب عليه وتصاعدت الرغبة للإطاحة به والتخلص من حكمة ، وقد وصل الامتعاض منه حدا جعل الامير قزان بن ارغون امير خراسان يمنع التعامل بهذا الورق النقدي في بلاده[١٤].

وعندما حاصر البندقيون مدينة صور عام ١١٢٢ اصدروا نقودا مطبوعة على جلد وقعها الدوق ميشيلي ، وكانت تدفع بالتكافوء عند عودة الاساطيل الى البندقية ، وفي القرن الثالث عشر الميلادي صدرت في ميلان اوراقا نقدية أصبحت فيما بعد نموذجا تحتذي به اوربا في اصدار أوراقها النقدية [١٥].

اما عن صدور الاوراق النقدية في باقي الدول الأوربية فنجد ان انكلترا وبعد تأسيس بنك انكلترا وبنك اسكتلنده وبنك رويال قد اعطت الحكومة فيها هذه البنوك حق اصدار الاوراق النقدية فكان كل منها يصدر مبلغا يتمكن من دفعه نقودا ، وكانت انكلترا حتى عام ١٧٧١ لاتسمح للبنوك باصدار الاوراق المالية التي قيمتها عشرون شلنا فما دون[١٦] ، وكانت ورقة الخمس جنيهات هي اصغر الفئات التي اصدرها بنك انكلترا حتى نشوب الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨)[١٧].

اما فرنسا فقد اصدرت ارواقها النقدية لاول مرة في عام ١٧١٦ غير ان افلاس البنك الملكي دفع الناس الى التخوف من التعامل بها ، وبحلول عام ١٧٧٦ اجازت الحكومة لصندوق الحسم الذي تأسس في نفس العام اصدار اوراق نقدية ، وفي الفترة ما بين ١٧٧٦-١٨٠٠ شهدت فرنسا تأسيس العديد من المؤسسات المالية كان على راسها بنك فرنسا الذي تكفل باصدار الاوراق النقدية[١٨]، وكانت الورقة النقدية ذات الخمسمائة فرنك هي اصغر الفئات الورقية النقدية ، ولكن في عام ١٨٤٨ اصبحت ورقة المائة فرنك اصغر ورقة نقدية[١٩].

وفيما يتعلق بالمانيا فان اصدرا اوراقها النقدية كان بعد تأسيس بنك بروسيا الملكي عام ١٧١٥ والذي تحول اسمه بعد توحيد المانيا الى بنك المانيا الملكي ، في حين اصدرت باقي الدول الاوربية اروراقها النقدية وكما هو موضح بالجدول التالي٢٠ :

| ت | الدولة | سنة الاصدار |
|---|---|---|
| ١. | النمسا | ١٧٩٣ |
| ٢. | ايطاليا | ١٨٠٨ |
| ٣. | اسبانيا | ١٨١٥ |
| ٤. | اليونان | ١٨١٥ |
| 5. | بلجيكا | ١٨٢٢ |
| 6. | سويسرا | ١٨٣٣ |

الاوراق النقدية في العراق

يمكن ان نقسم تاريخ استخدام الاوراق النقدية في العراق الى ثلاث مراحل رئيسية الاولى مرحلة العهد العثماني والثانية مرحلة الاحتلال البريطاني والثالثة مرحلة العهد الوطني وصدور العملة الوطنية . وكما سنرى .

ا. العهد العثماني :

اقدمت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) على اصدار الاوراق النقدية لاول مرة وذلك في عام ١٨٣٩ ، وكانت هذه الاوراق على شكل سندات خزانه عرفت باسم (قائمة)[٢١] ، وبفائدة سنوية قدرت بأكثر من (٨%) دون ان تقيد نفسها بتاريخ انتهائها ، وكانت هذه السندات في بداية الامر تؤدي دورا شبيها بدور العملة الورقية اذ يمكن تسديد الضرائب او ديون الدولة بها ، وقد حصر مجال استخدامها في العاصمة استانبول وضواحيها الامر الذي ادى الى هبوط قيمتها في التعامل بمقدار يتراوح ما بين (٣٠% و٤٠%) من قيمتها٢٢ ، الامر الذي كاد ان يعصف بالنظام النقدي العثماني كله[٢٣] ولم يتسنى للدولة العثمانية الخروج من هذا المأزق الا بعد الحصول على قرض من مصرف بريطاني عام ١٨٥٨ بهدف سحبها من الاسواق ، وتحقيق نوع من الثبات في العملة المعدنية ، الا ان الخطوات العملية لتحقيق ذلك لم تتم الا بعد عام [٢٤]١٨٦٢.

في ١٤ تموز ١٨٦١ عادة الدولة العثمانية واصدرت اوراقا نقدية وجعلت التعامل بها اجباريا ، وفي عام ١٨٦٢ وزعت الاوراق النقدية على الناس وقبض عوضا عنها نقودا ذهبية وفضية ، ولكن حالة الارتباك التي بقيت سائدة في الوضع الاقتصادي للدولة العثمانية دفعت السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) الى اصدار فرمان في ١٧ حزيران ١٨٦٢ يقضي بجمع القوائم بسبب هبوط قيمتها ، وعقد قرضا بثمانية ملايين ليرة انكليزية دفع منها مبالغ القوائم الخاسرة [٢٥].

وبحكم سيطرة الدولة العثمانية على العراق فقد فرض عليه استخدام اوراقها النقدية ومسكوكاتها المعدنية ، وقد كان اول دخول للاوراق النقدية الى العراق في عام ١٩١٣ في عهد الوالي حسين جلال (١٩١٣-١٩١٤) ، وكانت هذه الاوراق تتألف من الليرة وتعادل (١٠٠) قرش[٢٦] ونصف الليرة وتعادل (٥٠) قرش وربع الليرة وتعادل (٢٥) قرش ، وكذلك فئات العشرين قرشا والخمسة قروش والقرشين والقرش الواحد ، ولكن قيمتها في الاسواق هبطت عن ذلك الى حد كبير[٢٧] ، وباندلاع الحرب العالمية الاولى اصدرت الدولة العثمانية اوراقا نقدية لاستعمالها عوضا عن الليرة الذهبية والنقود الفضية ، وصلت الى (١٦٠) مليون ليرة عثمانية ورقية مع (٤٠) مليون ليرة من المسكوكات الذهبية والفضية٢٨ ، وقد وضعت ما يعادلها من الذهب في مصارف المانيا والنمسا والمجر على شكل قروض ، لكن هذه العملة الورقية لم تلق رواجا وفي الاخص في المناطق الريفية حيث امتنع الكثيرون عن تسلمها او التداول بها في معاملاتهم التجارية ٢٩ ، كما ان قيمتها تدهورت قياسا الى الذهب حتى خسرت من قيمتها في عام ١٩١٦ الى ما يعادل (٦٠%) ، ثم وصلت ما بين الاعوام ١٩١٨ و١٩١٩ الى (٣،٥) ليرة ورقية مقابل ليرة ذهبية ، وفي عام ١٩٢١ وصلت الى ثمانية ليرات ورقية مقابل ليرة ذهبية[٣٠].

ب. مرحلة الاحتلال البريطاني

بعد الاحتلال البريطاني للبصرة في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩١٤ شاع استعمال الروبية الهندية نتيجة لجلب القوات البريطانية معها كميات كبيرة من النقود الهندية لسد نفقاتها ، وقد بلغ مقدار الكمية التي جلبتها القوات البريطانية من النقود حتى اواخر عام ١٩١٧ اكثر من (١٠٠) مليون روبية وكان ثلث هذه الكمية من الاوراق النقدية[٣١].

اخذ سكان العراق وخصوصا اهالي البصرة يتعاملون بالروبية الهندية وذلك لاسباب عديدة يأتي في مقدمتها ان هذه العملة لم لم تكن غريبة على اهالي البصرة فلكونها ميناء بحري كان التعامل يتم بعدة عملات وكانت الروبية واحدة من العملات المتعامل بها مسبقا ، كما ان هذه العملة فرض التعامل بها من قبل سلطات الاحتلال البريطاني واعتبرت عملة قانونية ، فضلا عن كونها تحظى بسمعة قوية في ضماناتها واحتياطيها فقد كانت نسبة الفضة فيها كبيرة وبالتالي فهي عملة تمتلك قيمة ذاتية ، ومن جانب اخر نجد ان العملة الورقية التي اصدرتها الدولة العثمانية واعطتها سعرا الزاميا وسحبت مقابلها بعض الذهب المتداول قد اختفى قسما منها اما بسبب الخوف من المصادرة من قبل السلطات العثمانية او من اجل الادخار الامر الذي افرغ الساحة من كميات العملة المتداولة فكان لابد من سد النقص بعملة اخرى ، كما ان الليرة التركية كان سعرها في هبوط مستمر وكان شائعا ان ليس لها ما يضمنها وليس هناك حدود لاصدارها لذلك انعدمت الثقة بها وانعدمت الرغبة في التعامل بها[٣٢] .

على الرغم من الروبية الهندية كانت تشهد بعض الاستقرار النسبي[٣٣] الا ان اسعارها كانت تتقلب صعودا وهبوطا ازاء الجنيه الاسترليني[٣٤] وهذا الامر كان يؤثر بشكل سلبي على نشاط التجار وعلى مدخراتهم ومكانتهم التجارية والمالية ، وادى الى حدوث خسائر فادحة لعدد كبير منهم[٣٥] .

اما من الناحية القانونية فقد كانت كانتا العملتين العثمانية والهندية عملتين قانونيتين لغاية ١٧ اب ١٩١٧ حيث اصدر القائد العام للقوات البريطانية في العراق بيانا اصبحت بموجبه العملة الهندية وحدها هي العملة القانونية في البلاد ، وقد نص البيان على :" ان جميع المقاولات والعقود والديون والايجارات والكمبيالات ...الخ التي عقدت قبل اول نيسان (ابريل) ١٩١٧ بالعملة التركية والتي لم تدفع او بقى منها شيء لم يدفع في التاريخ المذكور او تستحق الدفع بعد ذلك فيجوز للمدين الوفاء بها بالروبيات حسب السعر القانوني لليرة التركية وقت وفاء الدين " . وحدد البيان سعر الليرة التركية باربعة عشر روبية واربع انات . وفي ١٥ مايس ١٩٢٠ اصدر الحاكم البريطاني برسي كوكس parsy kouks بيانا اطلق عليه اسم (بيان الاوراق النقدية العثمانية لسنة ١٩٢٠) الغي بموجبة بيانا سابق منع بموجبة التعامل بالاوراق النقدية العثمانية ، واجاز هذا البيان دفع الديون بالاوراق النقدية العثمانية اذا كانت هذه الديون مشترط بها ان تدفع بالاوراق النقدية ، وكان وقت تعاقد الديون قبل الحرب او بعد توقيع الهدنة بين الحلفاء وتركيا في ٣١ اكتوبر ١٩١٨[٣٦].

ج. مرحلة اصدار العملة الوطنية :

ما ان توج الملك فيصل الاول في ٢٣ اب ١٩٢١ ملكا على العراق حتى بدأت الاصوات المطالبة بالاستقلال وتحقيق مقومات السيادة ترتفع ، وكان موضوع اصدار عملة وطنية يعد مقوما مهما من مقومات السيادة ، اذ كان التعامل بالعملة الهندية يمثل في نظر الكثيرين مظهرا من مظاهر التبعية للهند[٣٧].

كان اصدار عملة وطنية من بين الامور الاقتصادية التي وضعتها الوزارة السعدونية الاولى (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ –١٥ تشرين الاول ١٩٢٣) نصب اهتمامها باعتباره موضوعا جلب اهتمام الراي العام لسنوات ، ولان الروبية كانت تتسبب بخسائر كبيرة للاقتصاد العراقي لعدم استقرار قيمتها[٣٨] ، وقد طرح مشروع العملة على اساس التبديل بالجنيهات الانكليزية ولكن لم يتم التعامل معه بشكل جدي ، وفي عهد الوزارة السعدونية الثالثة (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ – ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩) ، وفي ٢٤ نيسان ١٩٢٨ وضعت لاول مرة لائحة قانون العملة ، وقد نصت على ان تكون العملة على اساس التبديل بالجنهيات الانكليزية ، وتكون تحت ادارة لجنة يكون مقرها في لندن وهي التي تشرف على الاصدار والاستغلال[٣٩]، لكن هذه اللائحة لم ترى النور فقد كانت هناك اسباب عديدة تقف في طريق اصدار عملة وطنية وكان في مقدمتها التقرير الذي قدمته اللجنة المالية التي انتدبتها وزارة المستعمرات البريطانية لتبحث المركز المالي للعراق عام ١٩٢٥ ، وقد رات اللجنة المذكورة عدم استبدال نظام النقد المتداول في العراق لانه حسب رائيها يتماشى مع حاجة البلاد ووضعها الاقتصادي وان أي تغير في النظام النقدي سوف يكبد الاقتصادي العراقي خسائر جمة[٤٠].

مع مرور الوقت تزايدت الاصوات المطالبة باصدار عملة وطنية ولاسيما بعد ان هبط سعر الروبية الهندية المتداولة في العراق في بداية الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٢)[٤١] ، وظهرت في الاسواق عملة هندية مزيفة من فئة عشر روبيات٤٢ ، وهذا الامر جعل الحكومة تهتم بصورة جدية بموضوع اصدار العملة ، لذلك قامت بتكليف الخبر البريطاني هلتن يونغ (Hilton young) الذي سبق ان استدعي لدراسة اوضاع العراق الاقتصادية في ظل تداعيات الازمة المالية ، بالعمل ايضا من اجل اصدار عملة وطنية وبالسرعة الممكنة[٤٣]. وقد قدم يونغ تقريره في حزيران ١٩٣٠ الى رئيس الوزراء نوري السعيد بعد ان اقام دراسة تمهيدية فاتصل بالكثير من الشخصيات ذات العلاقة ، وعلى اساس هذا التقرير وضع مشروع قانون العملة العراقية وانتدبت الحكومة يونغ رئيسا للجنة العملة في لندن ، وكانت النقطة المهمة في تقرير يونغ تدور حول امكانية قبول العراقيين للعملة الجديدة[٤٤].

الاراء المعارضة لاساس العملة الجديدة

كان الاساس الذي تقوم عليه العملة العراقية الجديدة مثار جدل وخلافات كثيرة ، فقد عارضت الاحزاب المعارضة الاساس الذي ستقوم عليه العملة والذي تنبته الحكومة ، ويمكن ملاحظة هذه الاعتراضات بوضوح من خلال ما كانت تكتبه صحف المعارضة بهذا الخصوص ومن ذلك ما كانت تكتبه جريدة السياسة والتي كانت تدعو الى سك عملة ذهبية الى جانب الورق النقدي وترفض تواجد لجنة العملة في بلد اجنبي ، وترفض ايضا ضمان العملة في بنك انكلترا وذلك لانه حسب رائيها يمكنها من تهديد المصالح الوطنية والاستقلالية للبلاد ، ولكن رغم كل تلك الاعتراضات الا انها كانت تؤكد على ضرورة اصدار عملة وطنية[٤٥]

الى جانب اعتراض الاحزاب كان هناك اعتراض من قبل الغرف التجارية العراقية[٤٦] التي كان لها تحفظات على توقيت اصدار العملة والاساس الذي تقوم عليه ، فبعد اعداد لائحة العملة من قبل الحكومة ارسلت غرفة تجارة الموصل كتابا الى وزارة المالية أوضحت فيه ترحيبها باصدار عملة وطنية والتخلص من العملة الهندية لكون بقائها في التدوال فيه ضرر على الخزينة واقتصاد البلاد ، ولكنها حذرت من اصدار العملة والازمة الاقتصادية على اشدها لان ذلك حسب

رائيها سيزيد من الارتباك في الاوضاع الاقتصادية ، وطالبت بتأجيل الإصدار الى حين زوال الازمة واستقرار اسعار العملات ، كما رات الغرفة ان العملة يجب ان تكون على اساس الذهب ، وان تسك الحكومة (٤٠%) من هذا الاحتياطي دنانير ذهبية تكون تحت الطلب لمن يريد ان يستبدل بالدينار الورقي دينارا ذهبيا٤٧ ، كما طالبت غرفة تجارة بغداد بنفس المطالب وقالت في كتابا الموجه الى وزارة المالية " على الرغم من الخسائر المادية الناشئة للحكومة عن التعامل بالروبية نرى خيرا للعراق ان يبقى الروبية مدارا للتعامل حتى يتم وضع العملة العراقية على اساس ثابت ، لان العملة الهندية ثبت سعرها منذ مدة طويلة وكثيرا ما كانت اعز قيمة من الباون ، والعملة الهندية الورقية لها احتياطي من الفضة والذهب والمسكوكات النفسية والذهبية والضمانات الاخرى ما يضمن ثبات سعرها اذ نسبتها المئوية عالية جدا وهي اشبه بتاجر قديم له اعتباره المالي في نفوس في حين ان عملتنا لا تتعدى كونها عملة جديدة تريد الحكومة توليد ثقة الناس بها . ولكن الثقة تزعزعت كثيرا لعدم وجود قيمة معينة لهذه العملة " [٤٨]، وطالبت ايضا بتأسيس بنك اهلي يقوم بأمر إصدار العملة وحفظ الاحتياطي الذهبي وان يكون مقره في بغداد[٤٩] .

ناقشت وزارة المالية اقتراحات الغرف التجارية ورات ان اتخاذ الذهب اساسا للعملة يثير الكثير من الصعوبات[٥٠] منها ان العراق في ذلك الوقت لم يكن يمتلك رصيدا ذهبيا ، كما ان كميات الذهب الموجودة لدى الناس كانت قليلة ومن الصعب الحصول عليها ، فضلا عن تسرب كميات كبيرة من الذهب الى الخارج وعدم وجود قانون يمنع ذلك[٥١].

صدور العملة العراقية

بعد ان ردت الحكومة على الاعتراضات اصدرت قانونا في عام ١٩٣١ شكلت بموجبه لجنة العملة العراقية ، ومنح القانون هذه اللجنة جميع الصلاحيات نيابة عن الحكومة ، وتحدد موعد انتهاء عملها بعد تأسيس مصرف وطني عراقي او أي مصرف اخر له امتياز خاص باصدار الاوراق النقدية في العراق ، وتصدر بعد ذلك الاوراق النقدية عن ذلك المصرف ، اما النقود المعدنية فتصدر من قبل دائرة العملة العراقية . وقد حدد قانون العملة واجبات لجنة العملة العراقية بما يأتي :

١ .تجهيز ومراقبة العملة في العراق والمحافظة على شروطها الاساسية وقيمتها باستشارة الحكومة العراقية.

٢ . سك المسكوكات وطبع الاوراق النقدية.

٣ .اتلاف الاوراق النقدية المبطلة .

٤ .تأسيس صندوق احتياط العملة والمحافظة عليه بصورة يؤمن تبديل العملة.

٥ .تسجيل المبيعات للنقود والاوراق النقدية وسائر مدخولات اللجنة.

٦ .استثمار الموجودات في سندات الدولة التي يمكن تحويل عملتها للذهب مباشرة[٥٢]

كما اشار الى ان اللجنة تتألف من خمسة اعضاء يعينون بارداة ملكية ، وتختار الحكومة العراقية اثنين منهم ، وتختار المصارف التجارية الاجنبية في العراق (البنك الشرقي ، البنك العثماني ، البنك الشاهنشاني ايراني) العضوين الاخرين ، في حين يختار حاكم بنك انكلترا العضو الخامس ، وتختار الحكومة العراقية واحدا من هؤلاء ليكون رئيسا للجن٥٣ .

ما ان انتهت اللجنة من عملها حتى صدر قانون العملة في نيسان ١٩٣١ ، وقد حددت المادة الاولى منه الاول من تموز ١٩٣١ موعدا لانزال العملة للتداول[٥٤] ، الا ان خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب في ايلول ١٩٣١ وتغير سعر الصرف بين الجنيه الانكليزي والعملات الاخرى قد اوجد صعوبة حالت دون اصدار العملة[٥٥] ، وتجدر الاشارة الى ان غرفة تجارة الموصل قد طلبت من وزارة المالية التوسط لاصدار قانون تأجيل وضع العملة في التداول لحين استقرار الجنيه الانكليزي على اساس ثابت [٥٦] ، كما طلبت غرفة تجارة بغداد تأجيل الاصدار للهدف نفسه[٥٧]، وعلى اثر هذه المطاليب تأجل اصدار العملة لغاية الاول من نيسان ١٩٣٢ بعد ان عدل القانون بشكل يتماشى مع الاساس الجديد للعملة الانكليزية الورقية[٥٨].

صدرت اول مجموعة من الاوراق النقدية في الاول من اذار ١٩٣٢ وهي تحمل اسم الحكومة العراقية ، وحسب قانون العملة فقد اعتمد الدينار كوحدة قياسية للنقد العراقي ، اما فئات العملة فكانت كالاتي ( ربع دينار ، نصف دينار ، دينار واحد ، خمسة دنانير ، عشرة دنانير ، مئة دينار). اما المسكوكات المعدنية فكانت (درهم ، خمسين فلس ، عشرين فلس ، عشرة فلوس ، خمسة فلوس ، اربعة فلوس ، فلسين ، فلس واحد) [٥٩].

بعد ان طرحت العملة العراقية للتعامل حدثت بعض الاشكالات جراء تبديل العملة الهندية بالعملة الوطنية الجديدة ، فقد رحب المتعلمون والمثقفون بصدور العملة الجديدة وعدوها مظهرا من مظاهر الزهو الوطني في حين تنكر لها سكان الاقضية والعشائر الرحل واستمر بعضهم على التعامل بالعملة الهندية ، وتسويق مبيعاته بحساب ما يعادلها من الروبيات الهندية ، اما سكان المدن والقصبات من غير المتعلمين فلم يستسيغوا لاول وهله التعامل بالعملة الوطنية ، وعلى الرغم من انهاء التعامل بالروبية ومداولاتها الا ان الكثير من المتعاملين في السوق ظلوا يتخذون قيمتها اساسا عند احتساب الاسعار في تعاملاتهم اليومية ، في حين كان كبار التجار يضعون التسعيرة بالدينار وأجزائه ن وطلب بعضهم زيادة طرح المسكوكات المعدنية ذات الفئات الصغيرة في الاقضية والنواحي والقرى وتسهيل عمليات التبادل التجاري ، والسبب في ذلك هو القيمة الكبيرة للدينار العراقي واجزائه (النصف والربع دينار) [٦٠]

وبعد تأسيس المصرف الوطني في العراق في عام ١٩٤٧ تحولت صلاحيات لجنة العملة العراقية لهذا المصرف الذي اصدر بدوره اول وجبة من الاوراق النقدية التي حملت اسمه في ١٧ ايلول ١٩٥٠ ، وقد نقلت موجودات لجنة العملة العراقية الى بنك انكلترا الذي اصبح وكيل المصرف الوطني العراقي في لندن[٦١]. وفي الاول من تموز ١٩٥٦ صدر قانون البنك المركزي العراقي الذي اصبح بنكا مركزيا للدولة وزيد راسماله من خمسة ملايين دينار الى خمسة عشر مليون دينار وكانت اهم الاهداف التي اسس من اجلها هي ادارة العملة وتأمين استقرارها والتأثير على وضع الائيمان لمصلحة البلاد والقيام بإعمال الصيرفة ، فضلا عن قيامه بإصدار العملة[٦٢]

الهوامش

(١) ([١]) ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، (القاهرة،لا.ت) ، ص ص ٤٢وص ٣٩٤.

(٢) ([١]) عبد الله بن سليمان بن منيع ، الورق النقدي تاريخه . قيمه . حكمه ، (السعودية ، ١٩٨٤) ، ص ٢٤.

(٣) ([١]) عبد الرحمن فهمي محمد ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ، (القاهرة ، ١٩٦٤) ، ص ١٤.

(٤) ([١]) منيع ، المصدر السابق ، ص ٢٥.

(٥) ([١]) محمد دويدار ، دروس في الاقتصاد النقدي والتطور الاقتصادي ، ج١ ، (الاسكندرية ،د.ت) ، ص ص ٢٧-٣٠.

(٦) (١) حمدان الكبيسي ، اصول النظام النقدي في الدولة العربية الاسلامية ، (بغداد ، ١٩٨٨) ، ص ٤٨.

(٧) (١) المصدر نفسه ، ص ٤٩.

(٨) (١) يوسف رزق الله غنيم ، "نقود الورق (بنك توت) " ، مجلة المقتطف ، المجلد ٥٣ ، (القاهرة ، ١٩١٨) ، ص ١٧.

(٩) (١) غنيم ، المصدر السابق ، ص ١٨.

(١٠) (١) منيع ، المصدر السابق ، ص١٦.

(١١) (١) معلومات منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع ejabat.goole.com

(١٢) (١) غنيم ، المصدر السابق ، ص ١٨.

(١٣) (١) ابن بطوطه ،رحلة ابن بطوطة ، المجلد الرابع ، (بيروت ، ١٩٩٢) ، ص ٢٥٦.

(١٤) (١) غنيم ، المصدر السابق ، ص ١٩.

(١٥) (١) المصدر نفسه ، ص ١٩.

(١٦) (١) المصدر نفسه ، ص١٩.

(١٧) (١)دويدار ، المصدر السابق ، ص ٣٠.

(١٨) (١) غنيم ، المصدر السابق ، ص١٩.

(١٩) (١) دويدار ، المصدر السابق ، ص٣٢.

(٢٠) (١) غنيم ،المصدر السابق ، ص٢٠.

(٢١) (١) عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية ، (بغداد ، ١٩٥٨) ، ص ١٥٦.

(٢٢) (١) غانم محمد علي ، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥هـ - ١٣٣٣هـ /١٨٣٩م - ١٩١٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص ١٥٩.

(٢٣) (١) عبد المنعم السيد علي ، التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية ، (بيروت ، ١٩٨٣) ، ص ٣٨.

(٢٤) (١) اصدرت الدولة العثمانية فرمان اول يلغي التعامل بهذه القوائم وذلك في ٢٠ رجب ١٢٧٨ هـ وفرمان ثاني يؤكد هذا الالغاء في ١٩ ربيع الاول ١٢٧٩ هـ وتضمن الفرمان استبدال كل ورقة من فئة ١٠٠ قرش بـ (٤٠) قرش نقدا ن وفرض على من يتاخر عن الموعد استبدال قوائمه بتحويلات اسهام . ينظر : علي ، النظام المالي ، ص ١٦٠.

(٢٥) (١) ناهض عبد الرزاق القيسي ، النقود في العراق ، (بغداد ، ٢٠٠٢ ) ، ص ٤٧٦.

(٢٦) (١) القرش : كلمة ماخوذة من الاصل اللاتيني (Grossus) وهو عملة فضية عثمانية سكت عام ١٦٨٨ بوزن ستة دراهم في البداية وضرت في عهد السلطان احمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠) بوزن ثمانية دراهم وعيار (٦٠%) بدا بعدها بالانخفاض التدريجي في اثناء ضربه من قبل عدد من السلاطين. ينظر : العزاوي ، المصدر السابق ، ص ١٤٧.

(٢٧) (١) القيسي ، المصدر السابق ، ص ٤٧٦.

(٢٨) (١) زي .ي هرشلاغ ،مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط ، ترجمة مصطفى الحسني ، (بيروت ، ١٩٧٣) ،ص ٨١.

(٢٩) (١) عبد الرحمن الجليلي ، النظام النقدي في العراق ، (القاهرة ، ١٩٤٦) ، ص ٩٨.

(٣٠) (١) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٨١.

(٣١) (١)سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، (بيروت ، ١٩٣٨) ، ص ٤٣٤.

(٣٢) (١) الجليلي ، المصدر السابق ، ص ص ٩٨- ١٠٠.

(٣٣) (١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٣ ، (بغداد ، ١٩٨٨) ، ص ١٨٢.

(٣٤) (١) كانت قيمة الروبية الهندية شلنا انكليزيا واحدا واربعة بنسات ، ولم تستقر هذه القيمة ، وبانتهاء الحرب العالمية الاولى ارتفعت قيمة الروبية الهندية وبلغت احدى عشر روبية تعادل باون انكليزي واحد وذلك في عام ١٩١٩.ينظر : القيسي ، المصدر السابق ، ص ٤٧٧.

(٣٥) (١) زهير علي النحاس ، تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين ١٩١٩ . ١٩٣٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٥ ، ص ١٧٠.

(٣٦) (١) الجليلي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٢.١٠٣.

(٣٧) (١) سعيد عبود السامرائي ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، (بغداد ، ١٩٦٩) ، ص ٢٣.

(٣٨) (١) جريدة العراق ، العدد (٣١٢) ، في ٣ كانون الثاني ١٩٢٤.

(٣٩) (١) حمادة ، المصدر السابق ، ص ٤٣٥.

(٤٠) (١) السامرائي ، النظام النقدي ، ص ٢٤.

(٤١) (١) تعرضت معظم الدول الراسمالية وعدد من دول العالم الاخرى الى كساد اقتصادي كبير استمر من عام ١٩٢٩ الى عام ١٩٣٢ ، وفي العراق ادت الازمة الى افلاس العديد من التجار والى ضعف القدرة الشرائية لدى السكان ، كما ولد فائض الانتاج استياء كبير في نفوس المزارعين ، وقد حملهم هذا على عدم القيام بحصاد مزرعاتهم ، وترك التجار ما لديهم من منتجات زراعية ليأكلها . للتفاصيل اكثر عن الازمة ينظر :كمال مظهر احمد ، " العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣" ، مجلة افاق عربية ، العدد (٧) ، (بغداد ، ١٩٨٣) ، ص ص ٢٠-٢٥.

(٤٢) (١) عبد الرزاق احمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٢٦٢.

(٤٣) (١) الجليلي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٢.١٠٣.

(٤٤) (١) السامرائي ، النظام النقدي ، ص ٢٥.

(٤٥) (١) الجليلي ، المصدر السابق ، ص ١١٣.

(٤٦) (١) غرف التجارة :مؤسسات ذات نفع عام تتألف من التجار ، لا تستهدف الربح ، غايتها خدمة المصالح التجارية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها .للتفاصيل انظر : الياس غنطوس وعبد الحسين محمد جواد ، الغرف العربية في القرن الحادي والعشرين ، (بيروت ، ٢٠٠٠) ، ص ص ١١ . ١٨.

(٤٧) (١) محاضر جلسات غرفة تجارة الموصل ، الجلسة (٥٣٩) في ٢٠كانون الاول ١٩٣٠.

(٤٨) (١) دار الكتب والوثائق في بغداد ، وثائق البلاط الملكي ، رقم التصنيف ٣١١/١٣٦٤ ،كتاب غرفة تجارة بغداد الى وزارة المالية في ٢ كانون الاول ١٩٣١ .

(٤٩) (١) وثائق غرفة تجارة الموصل ، كتاب غرفة تجارة بغداد الى وزارة المالية ، العدد (٢٠٣) في ٤ كانون ١٩٣١.

(٥٠) (١) السامرائي ، النظام النقدي ، ص ٣٢.

(٥١) (١) سعيد عبود السامرائي ، العراق والمنطقة الاسترلينية ، (بغداد ، ١٩٥٩) ، ص ١١.

(٥٢) (١) القيسي ، المصدر السابق ، ص ٤٨٠ ؛ البنك المركزي العراقي ، العملة العراقية مراحل تطورها ، (بغداد ، ١٩٩٧) ، ص ٩.

(٥٣) (١) عبد الرزاق خلف الزيدي ، "النقد الوطني في العراق وتطورات اصداره في عهد الانتداب " ، في مجموعة باحثين ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، (بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص ٦٨٢.

(٥٤) (١) صلاح الدين ابراهيم ، "النقود العراقية" ، المجلة العسكرية ، العدد (٤) ، (بغداد ، ١٩٥٩) ، ص ٤٢٧.

(٥٥) (١) السامرائي ، العراق والمنطقة ، ص ٦.

(٥٦) (١) محاضر جلسات غرفة تجارة الموصل ، الجلسة (٦٦٢) في ٢ كانون الاول ١٩٣١.

(٥٧) (١) دار الكتب والوثائق في بغداد ، وثائق البلاط الملكي ، رقم التصنيف ٣١١/١٣٦٤ ،كتاب غرفة تجارة بغداد الى وزارة المالية في ٧ كانون الاول ١٩٣١.

(٥٨) (١) السامرائي ، النظام النقدي ، ص ٣٣.

(٥٩) (١) القيسي ، المصدر السابق ، ص ٤٨١.

(٦٠) (١) النحاس ، المصدر السابق ، ص ١٧١.
(٦١) (١) البنك المركزي ، المصدر السابق ، ص ٢٠.
(٦٢) (١) المصدر نفسه ، ص ٢٥.


## ABSTRACT

**The position of modern countries is evaluated economicaiiy according to the state of their currency sexually notes.**

**This currency bears the states cultural phase and its artistic heritage . Hence , the current study tries to shed light or the historical voots of nots emergence and the stages of monetary issuing in general and the note issuing in particular.**

**China is one of the oldest states with regard ta issuing notes. After that the note issuing in lraq is surveyed and this has been achieved or three steges :the ottoman stage , the British stage and the national stage in which national not tes have been issued currency notes .**

**Their Emergence , Development and Ues till the Fad of Regal Era.**